الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبطالة الخريجين

يعد الاستثمار في الموارد البشرية استثماراً اقتصادياً مهماً يدخل توصيفه ضمن مفهوم رأس المال البشري الذي يعد مكملاً لراس المال المادي ، وعلى الرغم من ان النوع الاول من هذا الاستثمار لا يمكن جني ثماره آنياً ، فمن المؤكد ان حصيلته العملية تكمن في اعداد جيل قادر على المساهمة في البناء والاعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بعد سنوات من الدراسة والاعداد والتأهيل.

د. ستار جبار خليل

وتفتخر الدول بتنمية قدرات مواردها البشرية من خلال مستوى تعليمها وعلمية جامعاتها ورصانة نظامها التعليمي، نظراً لما يقدمه هذا النظام من معرفة للخريجين من ابنائها تؤهلهم لخوض تجربتهم العملية في الحياة بعد الحصول على احدى فرص العمل الملائمة لتوجهاتهم المهنية ومؤهلاتهم العلمية، والفوائد هنا لا تنحصر بالمردود المادي كدخل يحصل عليه هؤلاء لتلبية متطلباتهم الضرورية وعوائلهم كحق انساني فحسب، وانما تنصرف الفوائد الى المردود الاقتصادي الذي يمكن ان يحصل عليه الاقتصاد والمجتمع على حد سواء جراء الكفاءة في العمل وزيادة الانتاجية . وقد لا يخرج العراق عن هذه القاعدة، فعلى الرغم من كل الظروف السيئة وغير الملائمة التي مر بها فان الكثير من جامعاته لا تزال تتميز برصانتها العلمية وتفخر بخريجيها من العلماء والمفكرين والإداريين والاقتصاديين والاطباء والمهندسين وغيرهم في مختلف الاختصاصات الاخرى، بيد ان ما يميز خلاف ذلك ما عاناه المجتمع عموماً والجامعات خاصة من تلك الظروف القاسية التي أجهضت اية عملية للتقدم والتطور.

فالحروب استنزفت موارد العراق المالية والبشرية ودمرت البنى التحتية واوقعته في شرك المديونية وفاقمت من مشكلة البطالة، ثم الحصار الاقتصادي الذي فرض بقرار دولي وادى الى عزل العراق عن العالم الخارجي واوقف عجلة الانتاج وشل حركة الاقتصاد، اما السياسات الحكومية فقد كانت تميل نحو التصنيع العسكري وزيادة الانفاق العسكري على حساب القطاعات الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية، وما عزز من سلبية هذه السياسات مرحلة ما بعد عام ١٩٩٥ ، التي استهدفت تقليص او تخفيض الانفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة وعدم منح زيادة في الرواتب والاجور.

علاوة على ذلك كان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جزئياً، إذ ان ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم والغاء الاعفاءات، ادت لان تكون مساهمته في خلق فرص العمل ضئيلة جداً واثر عليه في هذا المجال ركود الاقتصاد في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة الى فرص العمل بسبب زيادة حجم السكان في سن العمل التي كانت تنمو بوتائر اعلى من النمو السكاني، حيث بلغ معدل نمو القوى العاملة (٣,١٪- ٣,٣٪) سنوياً، في حين بلغ معدل النمو السكاني (٢,٩٪) ولم يكن القطاع العام يشغل الا (١٥٪) من قوة العمل الفعلية، وهذه النسبة كانت تمثل (٧٪) من مجموع السكان في سن العمل.

كل هذه العوامل انعكست بشكل واضح على خريجي الجامعات العراقية، الامر الذي يفسر هجرة عدد منهم الى خارج العراق بحثاً عن العمل، اما العدد الاخر فقد اجبرته ظروف الحياة الصعبة الى ممارسة اعمال ليست لها علاقة برغباتهم او مؤهلاتهم العلمية، ومع اعترافنا باهمية ما قامت به بعض الوزارات مثل وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تشغيل العاطلين، الا ان سياسات التشغيل لاتزال قاصرة عن استيعاب اعداد الخريجين المتراكمة والمتزايدة.

ولهذا نؤكد ان بطالة الخريجين يترتب عليها العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي قد يصل تأثيرها من الخطورة بمكان، بحيث انها يمكن ان تعرقل مسيرة التنمية او تهدد كل الجهود المبذولة في هذا المجال مستقبلاً، ويمكن تحديد ابرز هذه الاثار على النحو الاتي:

١- يعد الانفاق على تعليم الخريجين استثماراً رأسمالياً لذلك ينبغي ان يعود عائد هذا الاستثمار بالنفع على العائلة والدولة بعد حصولهم على الشهادة المطلوبة ومن ثم العمل، ولهذا فان عدم حصولهم على فرص العمل المناسبة يعني هدراً سافراً لاموال المجتمع وموارده المختلفة.

٢- هجرة الكفاءات العلمية الى خارج العراق للبحث عن العمل، وهذا يعني ان عبء تعليم مدخلات التعليم وتأهيلها قد تحمله العراق، بينما فوائد مخرجاته تكون من نصيب دول اخرى، أي انها تسلمت خبرات ومؤهلات جاهزة واستثمرتها في تنفيذ خططها التنموية وبناء اقتصاداتها الوطنية.

٣- تعد البطالة المصدر الرئيس لمشكلة الفقر وزيادة عدد الفقراء، وقد ازدادت النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على الحد الادنى من استهلاك الطاقة الغذائية من (٧٪) في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٢، الى (٢٧٪) للفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٠، كما اظهرت دراسة لبرنامج الغذاء العالمي ان (٤٥- ٥٥٪) من سكان العراق يمكن وضعهم عند خط الفقر نهاية عام ٢٠٠٣، بينما قدرت وزارة التخطيط نسبة الفقر في العراق (٦٠٪) في عام ٢٠٠٤,

٤- مع مرور الوقت، وفي ظل شيوع البطالة وارتفاع معدلها، سيتولد شعور بعدم الرغبة في التعليم، ويتبلور اعتقاد بان التعليم قد يكون سبباً في البطالة مما يؤدي الى تسرب الطلبة من الدراسة وتخليهم عنها، فيقل بذلك اعتبار التعليم واهميته وكذلك الشهادة الجامعية واصحابها.

٥- يترتب على ذلك الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية المدانة في المجتمع، إذ ستكثر اعمال السرقة والجريمة، ويكثر تعاطي المخدرات وتحدث الانحرافات التي قد تؤدي الى التوترات الاجتماعية والتأثير على منظومة القيم في المجتمع.

٦- كما ان الخريجين سيشعرون ان دولتهم ومؤسساتهم غير جادة في توظيفهم والاستفادة من مؤهلاتهم والمحافظة على كرامتهم، فتضعف عند ذاك روح المواطنة لديهم ويزداد شعورهم بعدم الانتماء الوطني لبلدهم .

٧- ان عدم اتاحة الفرصة أمام العاطلين- والخريجين منهم- للعمل والحصول على الدخل المناسب من الممكن ان يترك اثاره على انتعاش السوق المحلية والحد من مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ومن ثم سيؤثر على الاقتصاد الوطني حيث تهدر الطاقات الانتاجية وينخفض مستوى الدخل والناتج المحلي، لاسيما وقد اشارت منظمة العمل العربية الى ان زيادة معدل البطالة بنسبة (١٪) سنوياً ستؤدي الى خسارة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (٢,٥٪).

٨- ان زيادة معدل البطالة تؤدي الى ارتفاع عبء الاعالة في العائلة العراقية، حيث يتحمل رب الاسرة إعالة افراد اسرته من صغار السن وكبار، علاوة على اعالة الخريجين المؤهلين للعمل ولكنهم يعانون من البطالة وذلك سينعكس على دخل الاسرة الحقيقي ومستوى رفاهيتها ..

في الهم الاقتصادي

وعادت اسهم المصارف لتنخفض من جديد

حسام الساموك

كما سبق وتوقعنا حين سجلت مجموعة المصارف المشاركة في عمليات التداول بسوق الاوراق المالية، ارتفاعاً تدريجياً خارج المألوف وخاصة المصارف الثلاثة المتسمة بتهاود اسعار اسهمها وهي الاسلامي والموصل والبصرة، حين تجاوز الأخيران الستة دنانير ونصف في سعر سهم كل منهما فيما اقترب الاول من نصاب الستة دنانير. حيث دارت دورة كل منهما وبدأوا رحلة النزول منذ الجلسة ما قبل الماضية ليسجل الاسلامي في الجلسة الماضية ليوم الاربعاء الثامن من حزيران انخفاضاً واضحاً جعله يباع في ادنى سعر نفذ فيه وهو اربعة دنانير وثلاث مئة فلس، في حين راوح الموصل والبصرة فوق ذلك قليلاً وهذا ما انسحب على انخفاض مماثل في سعر المصارف الكبرى مثل الشرق الاوسط والتجاري والخليج ودار السلام .

لقد قلنا في حينها ان الاقبال المصطنع الذي شهدته صالة التداول على المصارف الثلاثة آنفة الذكر انما يرجع الى خروج مجموعة المصارف الكبرى من التداولات بسبب انهماكها في اجتماع هيئاتها العامة مثل الاهلي والائتمان والاستثمار والوركاء وبابل وبغداد، واشرنا الى ان هذا الاقبال مرجعه تدبير مقصود لبعض حيتان السوق في اصطناع حمأة مفتعلة ليتسنى لهم توريط بعض المتعاملين في البورصة من حديثي الخبرة لبيع ما يتاح لهم بيعه من اسهم المصارف الثلاثة واستحصال ما تقع عليه لعبتهم من ارباح على حساب المتداولين الجدد.

وتحقق بالفعل ما أرادوا حين تمكنوا من بيع عشرات الملايين من الاسهم خلال اقل من عشر جلسات متعاقبة، وها هم بعد ان مرروا لعبتهم يدفعون باتجاه (كسر سعر) تلك الاسهم، وربما عودتها الانسيابية الى اسعارها الحقيقية، كي يتاح لهم فيما بعد استعادة ما قاموا ببيعه، ولكن باسعار اقل كثيراً مما باعوا به الاسهم ذاتها.

ما حدث لاسهم المصارف، تحقق من جانب اخر مع سهم شركة المعمورة للاستثمارات العقارية حين كانت اللعبة عشية دخول الشركة صالة التداول بعد انعقاد هيئتها العامة و(رسملة) ارباحها بنسبة (٨٦,٥٪) لصالح المساهمين، واستغلت اخبار حصول الشركة على موافقة امانة بغداد لتشييد وحدات سكنية على ارض تمتلكها المعمورة بمساحة خمسين دونماً، فتم رفع اسعار اسهمها الى ستة دنانير ونصف بشكل لافت للنظر، وبيعت بكميات كبيرة من تلك الاسهم خلال الجلسات الخمس الاخيرة، لكن تكشف اللعبة سرعان ما اثر على تدهور سعر سهمها الى الحد الذي بيعت فيه في جلسة يوم الاربعاء الماضي باربعة دنانير ومئة فلس، أي بتراجع مباشر لاسعار اسهمها باكثر من نسبة ٣٠ بالمئة.

ولابد انها ستنخفض اكثر في جلسات مقبلة .

ان متابعتنا لتلك الوقائع انما تنطلق من حرصنا على حث المتداولين في السوق كي يتعاطوا بانتباه اكبر سعياً لا يقاف كل محاولات التلاعب في سلامة التداولات وتحقيق انسيابية رصينة في رحاب البورصة .

مصدر مخول في اتحاد الصناعات :

السعي لايجاد تكامل صناعي بين المشروعات الصغيرة والكبيرة

كريم الحمداني

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً رئيساً في دعم الاقتصاد الوطني وتعد مكملة للصناعات الكبيرة لما تلعبه من دور في توسيع وتنويع الانتاج وزيادة فرص العمل وتلبية الطلب على مختلف السلع.

عن هذه المشاريع واهميتها في الاسهام في امتصاص البطالة وتوفير بعض السلع والمنتجات للمواطنين، قال مصدر مخول في اتحاد الصناعات العراقي لـ (المدى)ان قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ فسح المجال لاكبر عدد من المشاريع الصغيرة من ضمن المشاريع المشمولة بهذا القانون وتتمتع بالامتيازات الواردة فيه.

واوضح المصدر ان قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢ فسح المجال هو الاخر امام المشاريع الصناعية جميعها للانتماء لاتحاد الصناعات وفق ضوابط اعدت لهذا الغرض، حيث ان هذه المشاريع تتمتع بالخدمات والامتيازات التي يقدمها الاتحاد للصناعيين، موضحاً ان عدد المشاريع المنتمية للاتحاد منذ تأسيسه وحتى الان بلغت اكثر من (٣٢٧٧٢) مشروعاً تضم مختلف الاصناف الصناعية في عموم العراق ومنها المشاريع الحاصلة على وثيقة تسجيل من التنمية الصناعية كذلك المشاريع المتنوعة الاخرى كمعامل العلف والمجازر والمفاقس المجازة من وزارة الزراعة ومكابس التمور المعتمدة من وزارة الصحة والمشاريع الخدمية المجازة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

واضاف ان هناك مشاريع صغيرة مسجلة لدى اتحاد الصناعات فقط منتشرة في المحافظات منها مشاريع لا تمتلك مكائن وتعتمد على العمل اليدوي في اصناف الصناعات الانشائية والكيمياوية والورقية والنسيجية والمطابع والخياطة والجلود والورش المعدنية والهندسية والخشبية والنجارة والتحويلية والاستخراجية والصناعات الغذائية .

وبين المصدر ان اكثر من ٩٠٪ من المشاريع المذكورة هي صناعات صغيرة واكثرها متوقف عن العمل او يعمل بطاقات متدنية بسبب بعض المشاكل والمعوقات التي تواجهها لعل ابرزها عدم توفر السيولة النقدية الكافية بما يطور الخطوط الانتاجية او اعادة تشغيل المشاريع المتوقفة وصعوبة الحصول على القروض من المصارف بسبب ارتفاع نسبة الفائدة وطلب ضمانات يصعب على الصناعي توفيرها، فيما تعاني مشروعات اخرى من استهلاك مكائنها وأجهزتها المختلفة وعدم توفر الامكانية لاستيراد خطوط انتاجية متطورة ولجوء معظم اصحابها الى استخدام المكائن المصنعة محلياً التي تتميز بتدني كفاءتها الإنتاجية والنوعية قياساً بالمكائن المتطورة فضلاً عن نقص قطع الغيار وارتفاع كلف التصليح والصيانة، وعدم توفر الحماية الكافية والدعم للصناعة الوطنية من خلال اغراق السوق المحلية بالإنتاج المستورد والذي ينافس في الأسعار والنوعية الإنتاج المحلي ولا تفرض عليه اية ضرائب او رسوم في حين تفرض رسوم كمركية وضرائب على المواد الاولية المستوردة وهذا يشكل عقبة كبيرة تحول من دون تمكن الصناعي مجابهة التحديات القائمة.

وعن الوسائل الكفيلة بالصناعات الصغيرة شدد المصدر على ضرورة تبسيط الاجراءات المتبعة في منح القروض للصناعيين وتقليل نسبة الفائدة لدفع عجلة الصناعة الى أمام وفرض رسوم كمركية على الانتاج المستورد واعفاء المواد الاولية من الرسوم الكمركية والضريبة ليتمكن الإنتاج المحلي من منافسة الانتاج المستورد وفحص المنتجات المستوردة اسوة بالمنتجات المحلية وفرض اجراءات صارمة بحق المنتجات غير المطابقة للمواصفات، وتخفيض اجور الخدمات من ماء وكهرباء وخدمات اخرى للصناعيين وجعلها اسعاراً رمزية وحمائية مع ضرورة ايجاد فرص للتكامل الصناعي بين الصناعات الصغيرة والمنشآت الصناعية الكبيرة ومنها الحكومية، بحيث تقوم الثانية بتقديم الاستشارات الفنية والخبرة التقنية للاولى بينما تقدم الاولى المنتجات ذات الكلفة الواطئة والنوعية الجيدة للصناعات وخاصة التي تعمل ضمن نمط واحد من النشاط الصناعي مع الاهتمام بتنمية وتطوير المناطق الصناعية وتوفير الخدمات اللازمة لها او على الاقل مراعاة تخصيص مساحات اراض معينة لهذه الصناعات في المدن والمناطق الصناعية القائمة بهدف تركيز الاهتمام على تنمية هذه الصناعات ومنحها القدرة على تحقيق تكاملها مع اهمية اعتماد سياسات دائمة في دعم القطاع الصناعي الخاص تتضمن شموله بالاعفاءات والحوافز، واقامة الدورات التدريبية العلمية من قبل مؤسسات الدولة بشكل مستمر من اجل تنمية قدرات العاملين في مجال الصناعات الصغيرة.

تقرير لغرفة تجارة بغداد عن حركة السوق المحلية

اتسمت سوق المواد الغذائية والحبوب والمنتجات الحيوانية للاسبوع المنصرم بالاستقرار النسبي، وحافظت اسعار اغلب المواد على معدلاتها ولم يطرأ تغير ملموس في اسعارها باستثناء الرز الذي ارتفعت اسعاره بنسبة ١,٣٢٥ ٪ بسبب تاخر توزيع هذه المادة ضمن الحصة التموينية، فيما طرأ انخفاض في اسعار مادة العدس بنسبة ٠,٠٢٪ اما اسعار المنتجات الحيوانية الخام المعدة للتصدير فلم يطرأ عليها أي تغيير في اسعارها عدا المصران الخام الذي طرأ انخفاض عليه بنسبة ٠,٠١٪ فيما حافظت اسعار السبائك الذهبية والفضية على معدلاتها وهذا ما انسحب على تداول العملات الاجنبية في سوق بغداد حين حافظت اسعار الدولار واليورو على معدلاتها السابقة.

٤٦ مليار دولار احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر

قفز الاحتياطي الجزائري الرسمي من العملات الأجنبية إلى ٤٦ مليار دولار في نهاية أيار الماضي مسجلا رقما قياسيا جديدا ، حسب ما أعلن محافظ بنك الجزائر محمد لكصاصي.

وجاء إعلان لكصاصي على هامش تنصيب إدارة المؤسسات الكبيرة، التابعة لمديرية الضرائب والتي تتولى تسيير الجباية الخاصة بالشركات الكبيرة.

ويشهد احتياطي الصرف الجزائري نموا متواصلا منذ سنوات، حيث بلغ ٤٣,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ فيما بلغ ٣٢,٩ مليارا في عام ٢٠٠٣,

وساعدت أسعار النفط المرتفعة منذ أكثر من عام في زيادة إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وتمثل قيمة احتياطي الصرف الحالية ثلاث سنوات من الاستيراد.

وكان احتياطي الصرف قبل انتعاش السنوات الأخيرة نحو ٤,٤ مليارات دولار، ثم ارتفع إلى ١١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ليصل ١٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠١، قبل أن يعرف انفجارا منذ عام ٢٠٠٢ حيث وصل لأول مرة الى مستوى ٢٣ مليار دولار في ذلك العام.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

أوبك وأوروبا تسعيان لاستقرار أسواق النفط

اتفقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والاتحاد الأوروبي على عقد مائدة مستديرة تبحث تجارة النفط في المعاملات الآجلة، وذلك في أول اجتماع مشترك بينهما في إطار الجهود الهادفة لتحقيق الاستقرار بأسعار النفط وحماية النمو الاقتصادي.

وأفاد الجانبان في بيان مشترك أن زيادة الشفافية بالأسواق المالية تشكل مصدر قلق، ولكن الحوار الجديد يسهم في تحقيق الاستقرار والشفافية.

وأوضح البيان أن تباين أسعار النفط بين الصعود والهبوط قد يخلق مشاكل للمنتجين والمستهلكين، مما يجعل من الضروري مواصلة الحوار إذا انخفضت الأسعار مثلما هو الحال عندما ترتفع.

وقرر الجانبان باجتماع ضم ممثلين عن أوبك والاتحاد الأوروبي ومفوض الطاقة الأوروبي أندريس بيبالجس، عقد مائدة مستديرة لفهم التعاملات الآجلة بسوق النفط في النصف الثاني من العام الجاري ٢٠٠٥، والعمل على عقد اجتماع آخر بين الطرفين في فيينا بموعد لم يتفق عليه بعد.

وحدد الطرفان الهدف المشترك بتوفير النفط بأسعار معقولة تلائم النمو الاقتصادي والإيرادات المستقرة للدول المنتجة، والتوسع في طاقات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق لتلبية التزايد على الطلب العالمي على الخام.

وفي السياق أعلن رئيس أوبك الكويتي الشيخ أحمد فهد الصباح أن هناك دراسة لمعدلات أسعار للنفط تتراوح بين ٣٠ و٥٠ دولارا للبرميل، وتكون مقبولة من المستهلكين والمنتجين على السواء.